مسطرة الصلح الزجري

الجرائم المشمولة بالصلح

يقتصر نطاق تطبيق آلية الصلح الزجري على جرائم تتسم بالبساطة وعدم المساس بالنظام العام.
و تباشر إجراءات الصلح في الجرائم التالية:
- الجرائم المعاقب عليها بسنتين حبسا أو أقل؛
- الجرائم المعاقب عليها بغرامة لا يتجاوز حدها الأقصى 5000 درهم.

صور الصلح الزجري

الصلح الاتفاقي

يتم بناء على طلب موجه إلى وكيل الملك يقدم من طرف المتضرر أو المشتكى به قبل إقامة الدعوى العمومية يرمي إلى تضمين الصلح الحاصل بينهما في محضر.

الصلح المقترح

يمكن لوكيل الملك أن يقترح على المشتكى به أو المشتبه فيه صلحا يتمثل في أداء نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو إصلاح الضرر الناتج عن أفعاله إذا لم يحضر أمامه المتضرر وتبين من وثائق الملف وجود تنازل مكتوب صادر عنه أو في حالة عدم وجود مشتك.

تفتح مسطرة الصلح الزجري إما بناء على اقتراح من الأطراف (المتضرر والمشتكى به) أو بناء على اقتراح من وكيل الملك.

مسطرة الصلح الاتفاقي

في حالة موافقة وكيل الملك وتراضي الطرفين على الصلح يحرر وكيل الملك محضرا بحضور الطرفين ودفاعهما، ما لم يتنازلا أو يتنازل أحدهما عن ذلك، يتضمن ما اتفق عليه الطرفان وما يفيد إشعارهما أو دفاعهما من طرف وكيل الملك بتاريخ جلسة غرفة المشورة. ويتم التوقيع على المحضر من طرف وكيل الملك والطرفان.
يقوم وكيل الملك بعد ذلك بإحالة المحضر على رئيس المحكمة الابتدائية ليقوم هو أو من ينوب عنه بالتصديق عليه بغرفة المشورة بموجب أمر قضائي لا يقبل أي طعن بحضور ممثل عن النيابة العامة والطرفين أو دفاعهما.
يتضمن الأمر القضائي الصادر من طرف رئيس المحكمة أو من ينوب عنه ما اتفق عليه الطرفان، وعند الاقتضاء ما يلي:
- أداء غرامة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقدرة قانونا للجريمة؛
- تحديد أجل لتنفيذ الصلح.

مسطرة الصلح المقترح

في حالة موافقة المشتكى به أو المشتبه فيه يحرر وكيل الملك محضرا يتضمن ما تم الاتفاق عليه وما يفيد إشعار المعني بالأمر أو دفاعه بتاريخ جلسة المشورة ويوقع وكيل الملك والمعني بالأمر على المحضر، ويحال المحضر على رئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه للتصديق عليه بحضور جميع الأطراف بموجب أمر قضائي غير قابل لأي طعن.